

المحور الثاني: نطاق علم الاقتصاد السياسي.

المحاضرة رقم 4 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

المحور الثاني: نطاق علم الاقتصاد السياسي "المشكلة الاقتصادية"

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية من خلال الموارد المتوافرة داخل المجتمع نظرا لنذرتها. فالمشكلة الاقتصادية بدأت مع وجود الإنسان على الأرض، ولازمته منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من الجهود الدائمة التي بذلها الإنسان على مر العصور لمواجهة مشكلته الاقتصادية إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن حل نهائي لها.

وقد هذه المشكلة في إطار من تصور وجود إنسان منعزل تستخدم طاقاته الجسمانية والذهنية في الصراع مع الطبيعة المحيطة به او الموارد التي يمكن تطويعها لتلبية ما يشعر به من حاجة إلى إشباع رغباته المختلفة. ولكن من الواضح في عصرنا الحالي أن الإنسان لا يعيش تلك الصورة المنعزلة، ولكن الطابع الاجتماعي الذي يسود المجتمعات يفرض نفسه بحيث أضحى ارتباط الإنسان بغيره من الأفراد داخل الجماعة الواحدة حقيقة تقوم عليها كل الدراسات المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية بالنظر إلى المشاركة المتحققة بين الأفراد في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل أي بلد من البلاد، وعلى ذلك فإن مظاهر التشابك في العلاقات بين الأفراد، ووجود قدر كبير من الإحساس بضرورة التعاون فيما بينهم هو الذي يفسح المجال لأعمال الخبرات والتجارب الشخصية التي تقود الفرد إلى تحديد اختياره بين ما ينتجه وما يتخصص فيه وما يتركه لغيره.

فالمشكلة الاقتصادية في جوهرها هي مشكلة ندرة، فيرى الفكر الاقتصادي السائد أن المشكلة الاقتصادية توجد عندما نكون بصدد حاجات إنسانية غير محدودة، في مواجهة موارد اقتصادية نادرة، مما يستلزم معه القيام بعملية الموازنة والاختيار بينهما، أي ترتيب الحاجات بحسب أولياتها في درجة الإشباع ثم تحديد حجم ونوع الموارد التي تستخدم لتحقيق ذلك، وهذا ما يدخل في نطاق علم الاقتصاد

ويمكن أن نجمل **عناصر المشكلة الاقتصادية** في ثلاث عناصر أساسية هي:

1. الحاجات.
2. الموارد.
3. كيفية توزيع الموارد على الحاجات.

أولاً: الحاجات. يمكن تعريف الحاجات بأنها الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان، أو لتطوره، ولكل فرد منا مجموعة من الحاجات التي يحس بها ويرغب في إشباعها، وهذه الحاجات تتفاوت فيما بينها من حيث درجة شعور الفرد بها، أو من حيث درجة إلحاحها عليه، فمنها حاجات ذاتية تلازم الإنسان منذ ولادته، كحاجته إلى مأكّل يسد رمقه، أو ما يروي ظمأه، أو إلى ملبس يقيه من تقلبات الجو، وإلى مسكن يأوي إليه ويحتمي به، ومنها حاجات مكتسبة تنشأ نتيجة للتطور الجسماني والفكري والحضاري سواء كان ذلك خلال دورة الحياة العادية للفرد، والتي تتمثل في انتقاله من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب فالشيخوخة، فالكهولة، وما يصاحب ذلك من تغيير وتنوع وتزايد فيما يحتاج ويرغب في اقتنائه، وكان ذلك من خلال الدورة المكتملة للبشرية، كانتقاله من العصر الذي كان يحاول أن يكتشف فيه ما حوله من نبات

وحيوان إلى العصر الذي يحاول أن يكتشف فيه ما يحيط به من كواكب وأجرام. وعموما تتصف الحاجة الإنسانية بمجموعة من الخصائص الرئيسية التالية:

الحاجات الإنسانية غير المحدودة أو لا نهائية. بالنظر لحياة الفرد اليومية نجد أن حاجاته متعددة، فمن الطبيعي ان يحس الإنسان بحاجته إلى أشياء كثيرة، فحين يتعرض للجوع أو للعطش أو العرى، إنما يحس بحاجة ماسة إلى المأكل أو المشرب أو الملابس. وقد تكون الحاجة التي يشعر بها الفرد غير ذات مدلول اقتصادي، فالحاجة إلى الراحة مثلا بعد عناء أو مشقة، أمر شخصي له أبعاد نفسية وطبية، والحاجة إلى استنشاق الهواء، أو شرب الماء أو الضحك لا تثير المدلول الاقتصادي الذي يتصل بالمشاكل الاقتصادية التي تصادف الفرد.

كما أن **الحاجات متزايدة** نتيجة ظهور الاكتشافات وكثرة الاختراعات تولدان في الإنسان رغبات جديدة، وتشعره بأنه في حاجة لم تكن تخطر له من قبل، فيتمنى ويود ويسعى لإشباعها. وما إن ينتهي منها حتى يتطلع لغيرها. وهكذا نجد أي محاولة يبديها الإنسان لإشباع حاجاته القائمة سواء عن طريق زيادة الإنتاج أو التفنن في الابتكار تفتح أمامه أفقا جديدة لمزيد من الحاجات.

كما تتميز **الحاجات بأنها متجددة**، وهذا ما يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية، ومثال ذلك حاجة الإنسان إلى المأكل إنما تتجدد ثلاث مرات يوميا، وحاجته إلى الترفيه والنتزه تتجدد مرة كل أسبوع، وحاجته إلى قضاء فصل الصيف في أحد المصايف إنما تتجدد مع قدوم كل صيف، وهكذا نلاحظ أنه بالرغم من قيام الإنسان بإشباع حاجة من حاجاته لا يعني مطلقا التخلص من الحاحها عليه، واسقاطها نهائيا من قائمة حاجاته، إذ سرعان ما يتجدد الشعور بها.

كما تتميز الحاجة بأنها قابلة للإحلال محل بعضها البعض، فعلى سبيل المثال يمكن إحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة إلى شرب الشاي، وهذا الإحلال قد يكون كاملاً أو قد يكون ناقصاً. وهذا يتوقف على تقدير المستهلك نفسه.

كما تتميز الحاجات أيضاً بأنها قابلة للقياس النسبي، وهذا المقياس مقياس شخصي يختلف من فرد لآخر، فالإنسان يقيس حاجاته بأن يوازن بينها من حيث أهميتها ترتيباً تنازلياً.

المحاضرة رقم 5 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

ثانياً: الموارد. تمثل الموارد الجانب الثاني من جوانب المشكلة الاقتصادية، فالمشكلة الاقتصادية لا تنشأ فقط نتيجة لوجود هذه الحاجات والحاجة على الأفراد، ولكنها تنشأ لأن الموارد المتاحة عادة ما تكون قاصرة على إشباع كل هذه الحاجات.

ويقصد بالموارد مختلف السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد، ووصف الموارد بأنها نادرة يقصد بها الندرة النسبية وليست المطلقة، والمقصود بالندرة النسبية هو قدرة الموارد المتاحة بالنسبة لحاجات الأفراد الكثيرة المتعددة.

وإذا كان الفرد يستطيع أن يحل المشكلة الاقتصادية أو يقلل من حدتها على أقل تقدير، متى وجه كل جهوده وإمكانياته لزيادة موارده المتاحة لإشباع المزيد من حاجاته المتعددة، إلا أن هذا لا يعتبر حلاً نهائياً للمشكلة، إذ أنه بالإضافة إلى ما سبق قوله من أن الحاجات تتسم بالتزايد المستمر والتجدد الدوري، والتنوع الكبير فإننا نجد أن الموارد من الناحية الأخرى تتسم بالإضافة إلى ندرتها بأنها غير متخصصة، ويمكن استخدامها في أكثر من وجه من وجوه الاستخدام، أو بمعنى آخر لها استخدامات

بديلة، فالأرض يمكن أن تستخدم لتربية الماشية، كما يمكن ان تستخدم للحصول على الأخشاب، أو زراعتها لإنتاج المواد الغذائية للإنسان.

وما ينطبق على الأرض كمورد ينطبق بالنسبة لبقية الموارد، حيث نجد أنها لا تحتوي على صفات خاصة تجعلها قادرة على إشباع حاجات معينة دون غيرها، ولكن لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات، ومن ثم فإن زيادة استخدام مورد معين في درجة معينة من وجوه الاستخدام المختلفة لابد وأن تكون على حساب الاستخدامات الأخرى لهذه الموارد. والمواد النادرة وحدها هي التي تثير مشكلة اقتصادية، ولذا يطلق عليها الاقتصاديين الموارد الاقتصادية.

ثالثا: تقسيم السلع والخدمات. تنقسم السلع والخدمات إلى عدة تقسيمات سوف نتناول أهمها.

1-تنقسم السلع والخدمات معا إلى نوعين: استهلاكية وإنتاجية، ويقصد بالأموال والخدمات الاستهلاكية تلك التي تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة. مثال الأموال: الخبز، السيارات الملابس.... ومثال للخدمات خدمة العلاج، وخدمة التعليم...

ويقصد بالأموال والخدمات الإنتاجية تلك التي لا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة، ولكنها تستخدم في إنتاج أموال وخدمات استهلاكية تكون صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية. ومنها مثلا الأرض والآلات والمواد الأولية. وعليه يعتبر المال أو الخدمة إنتاجية إذا كان المقصود بها أن تستخدم في عملية الإنتاج من أجل انتاج سلع وخدمات جديدة، أما إذا كان يستخدم في عملية الاستهلاك فإنه يعتبر مالا أو خدمة استهلاكية.

2-تنقسم السلع والخدمات إلى أموال حرة وأموال اقتصادية، والأموال الحرة هي التي توجد في المجتمع بكميات كبيرة تكفي لتغطية كافة حاجات الأفراد، وبالتالي لا تدعو معها الحاجة إلى القيام بأي مجهود للاقتصاد في استعمالها، ومثال ذلك الهواء، وأشعة الشمس والماء في بعض الحالات.

والأموال الاقتصادية هي التي توجد في المجتمع بكميات محدودة ونادرة بالنسبة إلى الحاجات الإنسانية التي تصلح لإشباعها، ويتدخل علم الاقتصاد ليوضح لنا كيفية استخدام هذه المواد أفضل استخدام ممكن بهدف تحقيق أكبر اشباع للحاجات الإنسانية. ومن هنا وصفت بالأموال الاقتصادية، وهذه الأموال نظرا لندرتها النسبية أي بالنسبة للحاجات الإنسانية يكون لها ثمن في السوق، ومقال الأموال الاقتصادية الماس والذهب والبترول.....الخ

3-تنقسم السلع والخدمات إلى ضرورية وكمالية، فالسلع الضرورية تلك السلع التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد مثل المأكل والمشرب والملبس والعلاج... ومفهوم السلعة الضرورية يتوقف بالنسبة لطبيعة الحاجة الضرورية على ظروف الزمان والمكان، بينما السلع الكمالية تشبع حاجة غير ملحة لذة الفرد، فالسيارة قد تكون ضرورية في بلد متقدم أو غني بينما تكون غير ذلك في بلد متخلف أو فقير. والثلاجة كانت بالأمس القريب سلعة كمالية ثم أصبحت ضرورية حتى في البلاد المتخلفة، ومثل ذلك جهاز التلفاز والهاتف....التي أصبحت مع التطور الحضاري وتغير أنماط السلوك الإنساني ومظاهر الإشباع في صوره المختلفة بمثابة السلع الضرورية. والعبرة إذن في التفرقة بين طبيعة السلعة الكمالية والضرورية يرجع إلى مدى التقدم الحضاري والاقتصادي والمعيشي الذي يمكن أن يحول السلعة الكمالية التي لا يستهلكها إلا عدد ضئيل من الأفراد إلى سلعة ضرورية يمكن استهلاكها على نطاق واسع.

4- تنقسم السلع والخدمات إلى سلع معمرة وغير معمرة. فالسلع المعمرة هي التي يقتنيها المستهلك لغرض الحصول منها على إشباع معين، ولكنه لا يستهلكها مرة واحدة، وإنما يتم ذلك على مدى فترة زمنية معينة، ومثال هذا النوع من السلع (الثلاجة، السيارة، التلفاز....) يمكن ان تشبع حاجة الأفراد لفترة زمنية طويلة.

أما عن السلع غير المعمرة هي التي تشبع حاجة الفرد من خلال استخدامها مرة واحدة فقط، مثال ذلك الطعام أو الدواء أو تذكرة المسرح أو السينما....

توزيع الموارد على الحاجات: بعد العرض السابق لأهم عناصر المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في تعدد الحاجات الإنسانية وندرة الموارد، وعدم قدرتها على إشباع كافة هذه الحاجات، ومن هنا فإن كل فرد وفي أي وقت من الأوقات يحاول أن يوزع ما لديه من موارد على ما يحس به من حاجات فأسلوب توزيعه يحقق له أكبر قدر من الإشباع لهذه الحاجات.

ويختلف الأفراد فيما بينهم في أسلوب التوفيق بين الموارد والحاجات، فالأفراد يتباينون فيما بينهم حسب أنواع حاجاتهم ودرجة إلحاح كل منها من ناحية، وحسب مواردهم المتاحة من ناحية أخرى. فالأسلوب الذي يعتبر مناسباً لفرد معين قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر، فقد يشعر فرد ما أنه سيكون في وضع أفضل إذا ما أنفق على ملبسه أكثر مما ينفق على طعامه، في حين أن فرد آخر قد يفضل الانفاق على الطعام أكثر من الانفاق على الملبس. وقد يفضل فرد ما أن يذهب إلى السينما أو المسرح بدلاً من تناول وجبة طعام شهية.... وهكذا يختلف الأفراد فيما بينهم في سلوكهم، فكل يسلك طريقاً يعتقد أنه الأصوب.